

أهداف الملحق

هدف الملحق لتحقيق الأهداف التالية:

- * استعراض الأحكام المستجدة التي جاء بها القانون 1425 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية .
- * المقارنة بين أحكام القانون 1425 والأمر 155-66 الملغى .
- * الوقوف على أهم الأحكام الجديدة لتعزيز دور الدفاع في الدعوى العمومية.
- * تحليل مختلف المواد المعززة لحقوق الأفراد في المحاكمة العادلة.
- * الوقوف على مختلف الصلاحيات الممنوحة لجهاز الضبطية القضائية والنيابة العامة في القانون 1425.
- * الوقوف على الجهات القضائية وتنظيمها واختصاصها في القانون 1425.
- * تقييم القانون 1425 من حيث مدى تجاوزه للثغرات القانونية الموجودة في الممارسة القضائية في الجانب الاجرائي الجزائري.

محاوّر الملحق

تجسد محاور الملحق فيما يلي:

- المحور الأول: الأحكام العامة للدعوى العمومية والمدنية وفق القانون 1425.
- المحور الثاني: مستجدات التحري و التحقيق و المتابعة وفق القانون 1425.
- المحور الثالث: الصلاحيات المستجدة للنيابة العامة.
- المحور الرابع: الجهات القضائية الجزائية: جهات الحكم و الجهات القضائية المكلفة بتطبيق العقوبات و الإجراءات المتبعة أمامها.
- المحور الخامس: مستجدات الأحكام المرتبطة بطرق الطعن.

ملاحظة: يتبل كل موضوع ذا بصلة بالأحكام المستجدة في القانون 1425.

موضوع الملحق وإشكاليته

عرف الأمر 155-66 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية منذ صدوره سنة 1966 عدّة تعديلات مست مختلفة أحكامه قصد مواكبة التطور السريع للجريمة ، إلا أن كثرة التعديلات المدخلة عليه أثرت على انسجام أحكامه ، مما اقتضى ضرورة إصدار قانون جديد يتضمن مراجعة شاملة للأمر المذكور أعلاه ، و هو ما يجسده القانون الجديد 1425 ، هذا الأخير الذي شارك في إعداد جميع الفعنين و المتدخلين في قطاع العدالة من قضاة و محامين و مساعدي العدالة بالإضافة إلى الأمائدة الجامعيين .

يحافظ القانون 1425 المستحدث على المكسبات الواردة في الأمر 66-155 بمختلف التعديلات الواردة عليه ، بالإضافة إلى أنه يتضمن العديد من الأحكام الجديدة و التي حاول من خلالها المشرع الالتزام بالوزنة بين الحفاظ على الحقوق و الحريات مما يتفانى مع الالتزامات الدولية للجزائر من جهة ، و بين تحسين سير القضاء و تكملة النقص و الثغرات التي أفقرها الممارسة القضائية في الجانب الاجرائي الجزائري .

يعتبر القانون محل الدراسة لية جديدة في إطار اصلاح العدالة و تعزيز دور القضاء وثقة المواطن فيه ، باعتباره ركيزة أساسية لتجسيد دولة الحق و القانون . كما يؤمل منه تحقيق الأمن القانوني من خلال ضبطه لإجراءات الدعوى العمومية في جميع مراحلها .

لقد تضمن القانون 1425 العديد من المستجدات التي تهدف الى توفير الظروف المثلى للمحاكمة العادلة ، بالإضافة الى تحسين ادارة العدالة الجزائية و رقمة اجراءاتها ، مما يتضمن تجنيب الأطراف محاكمة طويلة الأمد و معتدة الاجراءات ، كما قام القانون على تعزيز دور الدفاع في كل مراحل المتابعة الجزائية ، تعزيز اجراءات البحث و التحري في الاجرام الخطير ، حماية المسيرين النزهاء مما يدعم الثقة في العدالة ، تعزيز الكثير من حقوق الأفراد و حرياتهم ، إعادة تنظيم الأقطاب الجزائية ، و العديد من الاحكام المستجدة الأخرى التي سيتولى الملحق الوطني معالجتها .

من هنا يأتي هذا الملحق للوقوف على مدى تجاوزه القانون 1425 للثغرات التي أفقرها الممارسة القضائية للإجراءات الجزائية ، و هذا قصد الوازنة بين حق المجتمع في القضاء على الجريمة من جهة و حق الأفراد سواء كانوا ضحايا أو شهود أو ملتهين أو متهمين في محاكمة عادلة من جهة أخرى . ما يتماشى مع الالتزامات الدولية التي صادقت عليها الجزائر .

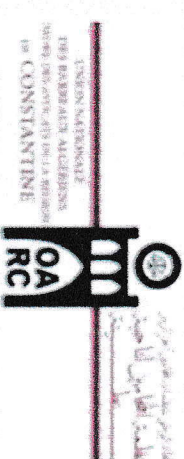
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مخبر الدراسات القانونية المعمقة

بالتنسيق والتعاون مع

منظمة المحامين لناحية قسنطينة



ملتقى وطني حول:

الأحكام المستجدة في الإجراءات الجزائية:

قراءة وتحليل في القانون 14-25

يوم: 15 أفريل 2026

